TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/45/SC.1/L.1/Add.1
19 October 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الخامسة والأربعون
جنيف، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
البند ٥ من جدول الأعمال

مشروع تقرير اللجنة الأولى للدورة

نائب الرئيس/المقرر: السيد عبد المنـّان (بنغلاديش)

البند ٥ من جدول الأعمال (تابع)

المتحدثون: بولندا
سويسرا
الصين
المفوضية الأوروبية
جمهورية تنزانيا المتدة
أوغندا
جنوب أفريقيا
اليابان
الولايات المتحدة الأمريكية
جمهورية كوريا
كوبا

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتـُرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section
Room E. 8106
Fax No. 907 00 56
Tel. No. 907 5656/5655

استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا:

(أ) التجارة والاستثمار في أقل البلدان نموا: الفرص والمعوقات في النظام التجاري المتعدد الأطراف

(ب) إسهام المجلس في مسألة قيام الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والخمسين، بالنظر في موعد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً ومدته ومكانه وعملية الإعداد له

(البند ٥ من جدول الأعمال)

(تابع)

١- قال ممثل بولندا إن حكومته تبذل جهودا لتخفيض الرسوم التعريفية على الواردات من البلدان النامية بوجه عام ومن أقل البلدان نمواً بوجه خاص. ونتيجة لهذه السياسة، من المتوقع أن تبلغ الواردات من أقل البلدان نموا ١٥٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٨. وقد اتخذت الحكومة أيضا خطوات لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً في قطاعات التعدين والبناء والهندسة. وهناك حاجة إلى معالجة مسألة أعباء ديون أقل البلدان نمواً من خلال إعادة جدولة الديون؛ وأضاف قائلا إن حكومته تعتزم المساهمة بفعالية في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بأعباء الديون. وهي تعتزم أيضا تقديم مبلغ متواضع من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً وذلك بالنظر إلى المركز الجديد لبولندا بوصفها عضوا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقال إن التعاون التقني بين البلدان النامية هو أداة فعالة لتقاسم الخبرات لا فيما بين البلدان النامية فحسب وإنما أيضا فيما بين البلدان النامية وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى.

٢- وقال ممثل سويسرا إن تقرير ١٩٩٨ يقدم تحليلا نزيها وصريحا لقضايا أقل البلدان نمواً، وإن التقرير محق في تشديده على هشاشة الانتعاش الاقتصادي لأقل البلدان نمواً، بالنظر إلى الكوارث التي يتسبب بها الانسان والتي أثّرت على تلك البلدان طوال الأعوام الـ ٢٥ الماضية. وأكد أهمية تفادي الآثار الاجتماعية السلبية التي يمكن أن تترتب على تحرير وعولمة التجارة، كما أكد أهمية أن تؤخذ في الاعتبار الآثار الجانبية السلبية التي يمكن أن تترتب على تدابير الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي بالنسبة لأضعف السكان في أقل البلدان نمواً.

٣- وقال إنه يختلف في الرأي مع ما ورد في التقرير بشأن عدة نقاط. أولا، لا يوجد أي دليل على ممارسة ضغوط على البلدان النامية لتتحمّل التزامات تتجاوز تعهداتها في إطار منظمة التجارة العالمية أو لمنعها من الاستفادة على الوجه الأكمل من الفترات الانتقالية أو من الاستثناءات. ثانيا، إن إتاحة سبل

الوصول إلى الأسواق هي عملية ذات اتجاهين؛ فعلى البلدان المتقدمة دور تؤديه - ومن ذلك، مثلاً، أن سويسرا تتيح لجميع المنسوجات من جميع أقل البلدان نموا إمكانية الدخول إلى أسواقها دون التقيد بنظام الحصص ودون رسوم تعريفية - ولكن أقل البلدان نمواً ستكسب أيضا سبل الحصول على التكنولوجيا والدراية الفنية اذا هي فتحت أسواقها. ثالثا، إنه لا يمكن أن يوافق على أن "التفاهم بشأن القواعد والإجراءات الناظمة لتسوية المنازعات" يؤدي إلى اختلال خطير في ممارسة الحقوق والالتزامات. رابعا، ينبغي التأكيد على أن المنافسة عنصر حاسم لأية بيئة اقتصادية مؤاتية. خامسا، ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يتطلب الالتزام بقواعد المنظمة وضوابطها. وأخيرا، قال إن التقرير لم يعبِّر عن نتيجة الاجتماع الرفيع المستوى أو عن الجهود التي يبذلها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية والوكالات الثنائية لزيادة مشاركة أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٤- وحث أقل البلدان نمواً على أن تشارك بمزيد من النشاط في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ولمساعدة هذه البلدان في الحصول على المزيد من المعلومات بشأن مزايا النظام التجاري المتعدد الأطراف، أنشأت الحكومة السويسرية وكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية، ومقرها في جنيف.

٥- وأثنى ممثل **الصين** على أمانة الأونكتاد على تقرير ١٩٩٨. وقال إن تحسُّن الحالة الاقتصادية لأقل البلدان نموا تقابله تغييرات معاكسة في البيئة الاقتصادية الخارجية، وتدهور في أسعار السلع الأساسية، وانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية وتزايد في عبء الديون، كما أن الأزمة المالية الآسيوية قد ولّدت ضغطاً متجدداً على أقل البلدان نمواً. ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عاجلة للتصدي لتلك القضايا كلها. وقال إن الأمر يتطلب بذل جهود متجددة لتحقيق الأهداف المحددة في برنامج العمل. ذلك أن أقل البلدان نمواً تفتقر إلى القدرات والموارد اللازمة للمشاركة بفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف وأنها تواجه عدداً من التحديات المرتبطة بعضوية منظمة التجارة العالمية. وأعرب عن خشيته من أن تؤدي المفاوضات المقبلة بشأن التجارة في الخدمات، والتجارة والبيئة، إلى وضع أقل البلدان نمواً في وضع غير مؤات. وفضلا عن ذلك، لم تتمكن أقل البلدان نمواً، نتيجة لتدني مستوى مشاركتها في النظام التجاري الدولي، من الاستفادة من الفرص المتاحة في مجال التجارة والخدمات نتيجة لاتفاقات جولة أوروغواي. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى مساعدتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، إذا لم تكن قد أصبحت من أعضائها بالفعل، والاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف. ويمكن تقديم هذه المساعدة في شكل التمويل، ونقل التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية.

٦- وأعرب عن الشكر **للاتحاد الأوروبي** على عرضه استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٠١. وقال إن الحكومة الصينية تقدم، من جانبها، مساعدات ثنائية ومتعددة الأطراف إلى أقل البلدان نمواً وإنها ساهمت بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار أمريكي في الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً.

٧- وقالت ممثلة **المفوضية الأوروبية** إن التحليل الوارد في الجزء الثاني من تقرير ١٩٩٨ بشأن التجارة والاستثمار والنظام التجاري المتعدد الأطراف هو تحليل مفيد. وأضافت قائلة إن المفوضية الأوروبية، شأنها شأن الأونكتاد، تحبِّذ عقد جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وأعربت عن أسفها لأن التقرير لم يميز تمييزاً واضحاً، في بعض الأحيان، بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى وبذلك فقد أخفق في تقديم تبرير كامل لمفهوم معاملة أقل البلدان نمواً معاملة خاصة ومتمايزة. وكان من الممكن كذلك

زيادة توضيح الفرق بين عمل الأونكتاد وعمل منظمة التجارة العالمية. ولا يزال هدف المفوضية الأوروبية هو تيسير زيادة مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٨- ورحّب ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة بتعيين المنسّق الخاص المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية، وبالعرض المقدم من الاتحاد الأوروبي لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وقال إن المؤتمر سيتيح للمجتمع الدولي فرصة لتعزيز التزامه بمساعدة أقل البلدان نمواً في الاستفادة من الاندماج على نحو مجزٍ في النظام التجاري العالمي. وأوضح أن إصدار تقرير ١٩٩٨، الذي يناقش مواضيع ذات أهمية حاسمة لأقل البلدان نمواً، قد جاء في حينه حيث إن أقل البلدان نمواً بصدد التحضير للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية؛ ويعتبر التقرير دليلا مفيدا يُسترشد به في المفاوضات المقبلة المتعددة الأطراف. وقد نجح التقرير في إبراز ظاهرة تحوُّل المعونة عن أقل البلدان نمواً نتيجة للأزمة المالية الآسيوية؛ ولم تحظ هذه المسألة بما تستحقه من اهتمام. ويؤمل أن يتخذ المجتمع الدولي والأونكتاد تدابير ملموسة لمتابعة توصيات التقرير.

٩- وأثنى ممثل أوغندا على أمانة الأونكتاد لإعدادها تقرير ١٩٩٨ الشامل والمحفّز للتفكير. وقال إن تطورات هامة قد حدثت في أقل البلدان نموا ولكن التحسُّن الشامل في أدائها الاقتصادي ليس قوياً بدرجة تكفي لوقف انخفاض نصيبها في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. ويواجه العديد من البلدان الأفريقية الأقل نموا مخاطر فعلية نتيجة للأضرار التي سببتها ظاهرة النينيو. وقد كانت أفريقيا الشرقية واحدة من أكثر المناطق تضرراً من الفيضانات الناجمة عن الأمطار الغزيرة التي أتلفت الزراعة وهياكل النقل الأساسية. وشدد على الدور المتزايد الأهمية الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في الوقت الذي تتجاوز فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أقل البلدان نمواً. ومما يدعو إلى الأسف أن التدفقات الكلية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً قد سجلت انخفاضاً حاداً. وأشاد بالبلدان المتقدمة التي حققت أهداف المساعدة الانمائية الرسمية المقترحة من الأمم المتحدة. ورحّب بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بأعباء الديون، وهي مبادرة تستفيد منها أوغندا، وإن كان ينبغي زيادة مرونتها لتمكين المزيد من البلدان من الاستفادة منها. ورحّب أيضاً بما ورد في التقرير من تأكيد على تعزيز النمو والتبادل الحر للسلع والخدمات؛ ورأى أنه ينبغي زيادة توطيد النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال تعزيز الشراكة. كما رحب بأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني في أقل البلدان نمواً، وكذلك بالعرض المقدم من الاتحاد الأوروبي لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

١٠- وقال ممثل جنوب أفريقيا إنه حدث انخفاض متواصل في صافي تدفقات الموارد إلى أقل البلدان نموا، وإن هذه البلدان لم تستفد، كمجموعة، من الزيادة الإجمالية في الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى البلدان النامية. وربما أسفرت الأزمة المالية الحالية، التي يعاني منها معظم الاقتصادات، عن تخفيضات أخرى في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وهي مساعدة بلغت بالفعل مستويات منخفضة بشكل غير مقبول. ولا يمكن للاستثمار الخاص أن يحل محل المساعدة الإنمائية الرسمية؛ ومن شأن انخفاض حجم الموارد المحوَّلة إلى أقل البلدان نموا أن يحد بدرجة عالية من إمكانيات تنمية اقتصاداتها. ورحّب بالاستعداد الذي أبدته الدول المتقدمة وعدد من المؤسسات الدولية لاعتماد نهج أوسع نطاقا وأكثر شمولا تجاه مسألة تنمية أقل البلدان نمواً. وقال إن جنوب أفريقيا تشارك بنشاط في العمل على ضمان تدفق الموارد إلى أقل البلدان نموا في منطقتها، من خلال اعتمادها لـ " برامج التنمية المكانية". غير أن عبء الديون لا يزال يعوق جهود التنمية في العديد من أقل البلدان نمواً. وأيّد الدعوة إلى إنشاء فريق خبراء

مستقل لبحث مسألة استدامة أعباء ديون أقل البلدان نمواً. وقال إنه ينبغي تنقيح المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بأعباء الديون بغية تمكين المزيد من أقل البلدان نموا من التأهل للاستفادة منها.

١١- ومضى قائلا إن المقوِّمات الطويلة الأجل لبقاء النظام التجاري المتعدد الأطراف تعتمد على أن يكون للأقوياء والضعفاء، معاً، دور فعلي في ادارة وتصميم النظام. وينبغي أن يزوِّد الأونكتاد أقل البلدان نمواً بالتحليلات والمساعدة التقنية التي تتيح لها الاستفادة القصوى من تحرير التجارة. ذلك أن أقل البلدان نمواً تواجه حواجز وقيودا غير مقبولة تعوق صادراتها؛ وينبغي منحها سبل الوصول إلى الأسواق دون رسوم تعريفية، حسبما طالبت به حركة عدم الانحياز. وينبغي، لدى التحضير للمؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٩، النظر في وضع برنامج عمل لصالح الاقتصادات الصغيرة لتيسير إدماجها في النظام التجاري العالمي؛ وينبغي كذلك تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مع إفساح المجال لهذه البلدان لإدارة جهودها الإنمائية. ومن الضروري وقف تهميش أقل البلدان نمواً، وذلك في سبيل تحقيق الاستقرار والأمن والديمقراطية والسلم.

١٢- وقال ممثل اليابان إن تقرير عام ١٩٩٨ يتضمَّن عددا من الاقتراحات الباعثة على التفكير والمستندة إلى فرضية مفادها أنه ينبغي للاقتصادات المتقدمة تحسين شروطها الخاصة بالوصول إلى الأسواق كيما تستطيع أقل البلدان نموا زيادة استفادتها من اتفاقات جولة أوروغواي، وبغية تفادي زيادة تهميش اقتصادات أقل البلدان نمواً. واليابان ملتزمة بمواصلة تحسين شروط الوصول إلى أسواقها بالنسبة لصادرات أقل البلدان نمواً وذلك بأقصى قدر ممكن من الشمولية والتحرير. بيد أن التقرير قد أفرط في التركيز على قضايا الوصول إلى الأسواق من وجهة نظر فتح أسواق البلدان المتقدمة أمام منتجات أقل البلدان نموا؛ إذ يلزم أيضاً بحث مسألة الوصول إلى الأسواق في التجارة بين بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، يذهب التقرير إلى أنه ينبغي السماح بتطبيق تدابير تفضيلية جديدة متنوعة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، مثل شرط المحتوى المحلي المنصوص عليه في أحكام الاتفاق الخاص بتدابير الاستثمار المرتبطة بالتجارة، أو بالمرونة الكاملة في اختيار تدابير مراقبة الواردات، في الأحكام الخاصة بموازين المدفوعات. ولكنه يمكن أن تترتب على مثل هذه التدابير آثار مشوهة للتجارة، كما أنها تُضعف القدرة التنافسية لأقل البلدان نمواً وتسفر عن زيادة تهميشها. وعلى الرغم من أن المعاملة التفضيلية لا تزال ضرورية لتحسين فرص تجارة أقل البلدان نمواً، إلا أنه ينبغي النظر اليها على أنها معاملة مؤقتة بطبيعتها. أما في الأجل الطويل، فمن المرجح أن أفضل مصالح أقل البلدان نموا يمكن أن تتحقق من خلال وصولها إلى شركائها التجاريين بسبل مكفولة وغير تمييزية ومفتوحة. وقد تضمَّن التقرير عددا من المسائل التي ليست لها صلة فعلية بتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي بل إنما تتصل بالأسلوب الجديد لوضع القواعد فيما يتعلق بأحكام المعاملة الخاصة والمتمايزة لصالح أقل البلدان نمواً. وقال إن حكومته مستعدة لمناقشة تلك القضايا الجديدة بشكل إيجابي في الجولة القادمة من المفاوضات.

١٣- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إن جميع الدول الصناعية تتأثر مباشرة بحالة الفقر المستمر في أقل البلدان نمواً. وتقوم استراتيجية الولايات المتحدة لمساعدة أقل البلدان نمواً على أساس فكرة مؤداها أن الاقتصادات السوقية المزدهرة تتيح أفضل الامكانيات لتحقيق النمو. وتقع على عاتق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والممثل التجاري للولايات المتحدة المسؤولية عن رسم سياسات تنمية الأسواق المحلية والصادرات. ورحب بالتقدم المحرز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بأعباء الديون من أجل تخفيف أعباء ديونها، كما رحَّب بقرار تمديد فترة السنتين الأصلية، المحددة للتأهل، وذلك للسماح

لمزيد من البلدان باستيفاء شروط الاستفادة من المبادرة. وينبغي أن تنشئ المؤسسات المالية الدولية آليات لتقديم معونة مؤقتة لمساعدة أقل البلدان نمواً على تخفيف حدة ما تواجهه من مشاكل التدفقات النقدية.

١٤- وأضاف قائلاً إن للولايات المتحدة سجلاً حافلاً في مجال إتاحة سبل الوصول الحر إلى أسواقها. ذلك أن الرسوم التعريفية تقل في المتوسط عن ٤ في المائة، بل إنها أقل من ذلك بالنسبة للسلع المشمولة بشتى مخططات الرسوم التعريفية التفضيلية. ويجري بالتدريج إلغاء نظام الحصص بالنسبة للمنسوجات طبقا للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق الخاص بالمنسوجات والملابس. والمشكلة الحقيقية لأقل البلدان نمواً لا تكمن في سبل الوصول إلى الأسواق وإنما في عدم قدرتها على أن تستغل بشكل مربح الفرص المتاحة لها حاليا للوصول إلى الأسواق. كما أن قيام أقل البلدان نمواً بتحرير سبل الوصول إلى أسواقها يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في زيادة القدرة التنافسية لصادراتها، لأن السوق المحلية المغلقة أمام الخدمات يمكن أن تشكل عقبة خطيرة تعوق نمو الصادرات التنافسية. وأشار، على سبيل المثال، إلى أن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تطبق أعلى معدلات الرسوم التعريفية في العالم. ولأقل البلدان نمواً مصلحة كبيرة في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تحرير التجارة في مجال الزراعة والخدمات، ومن ثم لا ينبغي لها أن تضع الحواجز أمام التجارة الالكترونية.

١٥- وأكد على التزام الولايات المتحدة بمساعدة أقل البلدان نمواً في الاستفادة من الفرص التجارية، وأعرب عن أسفه لأن عدداً قليلاً من البلدان يهيمن على سبل الوصول إلى الأسواق التي تتيحها مخططات الولايات المتحدة في اطار نظام الأفضليات المعمم. وينبغي أن تكفل تلك البلدان توليد آثار اقتصادية غير مباشرة تعود بالفائدة على جيرانها من البلدان الأقل نمواً والأقل قدرة على المنافسة، وذلك من خلال قيامها بتحرير سبل الوصول إلى أسواقها. وقد أضافت الولايات المتحدة ١٧٤٣ بنداً تعريفيا إلى مخططها الخاص بنظام الأفضليات المعمم لصالح أقل البلدان نمواً وحدها في عام ١٩٩٧، ولكن ما من بلد مستفيد ضمن أقل البلدان نموا سعى إلى المشاركة في المشاورات العامة بشأن المنتجات التي ستدرج في المبادرة. ولذلك فقد حث أقل البلدان نمواً على أن تدافع عن مصالحها بمزيد من الفعالية. وقال إن للأونكتاد دوراً مهماً يؤديه في تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وينبغي له تحسين إدماج التحليل والمساعدة التقنية في جميع برامجه وزيادة جهوده المتعلقة بمتابعة الاجتماع الرفيع المستوى.

١٦- وأشار ممثل جمهورية كوريا إلى أن أقل البلدان نمواً حافظت، في عام ١٩٩٧، على ما حققته مؤخرا من انتعاش اقتصادي على الرغم من الظروف المناخية المعاكسة، وتدهور أسعار السلع الأساسية، واستمرار ركود تدفقات المعونة، ومشاكل الديون الخارجية. غير أن انخفاض النصيب النسبي لأقل البلدان نمواً في الانتاج والتجارة العالميين هو أمر مثير للقلق. وبما أن الأزمة المالية في آسيا قد أحدثت بالفعل آثاراً سلبية على صادرات أقل البلدان نموا وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اليها، فستظل تلك البلدان تواجه صعوبات في التصدي لتحديات التنمية ما لم تتلق دعماً قوياً من المجتمع الدولي.

١٧- وقد حافظ عدد من البلدان والمؤسسات المانحة على حجم برامجه الخاصة بتقديم المعونة إلى أقل البلدان نمواً، بينما زاد عدد آخر حجم المعونة المخصصة لتلك البلدان مقارنة بعام ١٩٩٥. وقد دأبت حكومته على زيادة حجم مساعدتها الإنمائية الرسمية منذ عام ١٩٨٧؛ وفي عام ١٩٩٧، زادت مساعدتها الإنمائية الرسمية بنسبة تبلغ حوالي ١٧ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٦، لتصل إلى ١٨٥ مليون دولار أمريكي، على الرغم من أن الأزمة الاقتصادية قد اضطرتها إلى تخفيض جزء من الميزانية المتاحة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وستسعى جمهورية كوريا، باعتبارها بلداً حقق تنميته الاقتصادية بدعم من المجتمع الدولي على مدى عدة عقود، إلى زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية، بما فيها ذلك الجزء المخصص مباشرة لأقل البلدان نموا، وذلك عندما يعود اقتصادها إلى مساره.

١٨- وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي جهوداً متضافرة لتفادي زيادة تهميش أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي وفي النظام التجاري المتعدد الأطراف. وتتسم جهود الأونكتاد المتواصلة في هذا المجال بأهمية حاسمة كيما تلحق أقل البلدان نموا بركب الاقتصاد العالمي. وأخيرا، رحّب بالعرض المقدم من الاتحاد الأوروبي لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في عام ٢٠٠١.

١٩- وأثنى ممثل كوبا على الأمانة لإعدادها تقرير ١٩٩٨، وأعرب عن خيبة أمله لأن المجتمع الدولي لم يتمكن من تخفيف حدة الفقر المتزايد في أقل البلدان نمواً، ولأن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى تلك البلدان آخذة في الانخفاض. وفي هذا السياق، يجب أن تؤخذ في الاعتبار المشاكل التي تواجهها الاقتصادات التي تعاني من الضعف الهيكلي والتي تتعرض لخطر الانضمام إلى فئة أقل البلدان نمواً في المستقبل القريب.

٢٠- وأوضح أن حالة ديون أقل البلدان نمواً حرجة ولا تزال تعوق تنميتها الاقتصادية؛ ويحتاج الأمر إلى تقييم شتى المبادرات الرامية إلى تخفيف عبء الديون. ويعتبر انشاء هيكل أساسي اقتصادي وتنمية الموارد البشرية في أقل البلدان نمواً من الأمور الحاسمة بالنسبة للجهود الإنمائية لتلك البلدان، كما أن ذلك يحتاج إلى دعم من المجتمع الدولي.

٢١- وقال إنه يؤيد جهود أقل البلدان نموا التي تسعى إلى الانضمام بسرعة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية؛ ومن شأن تقديم المساعدة التقنية من قبل الأونكتاد أن ييسر هذه العملية. وبغية تعزيز التنمية الاقتصادية لأقل البلدان نمواً، تدعو كوبا إلى شطب ديون تلك البلدان؛ وينبغي لتلك البلدان المستفيدة من ثروات الموارد في البلدان الفقيرة أن تتخذ الخطوات اللازمة لإزالة عبء الديون عن كاهل أقل البلدان نمواً.

- - - - -